

المدن والبلدات العربية في فلسطين ٤٨ :
غزو رسمي وغير رسمي لإخضاع أهلها وتهويدها

إعداد الباحثة
(راغدة عسييران)

وكالة القدس للأنباء – مركز الدراسات

(كانون ثاني / يناير ٢٠١٣)

المحتوى

- ٢ مقدمة:
- ٢ ١ – المستوطنون والمتطرفون: أدوات السلطة السياسية والأمنية الصهيونية
- ٣ من هو باروخ مرزيل؟
- ٤ مسيرات عنصرية استفزازية
- ٥ أهداف المسيرات:
- ٦ ظاهرة "جباية الثمن" الإرهابية تعلن الحرب على المقدسات
- ٧ ٢ – سياسة تهويد مؤسساتية في المدن والبلدات العربية:
- ٩ مدارس دينية حريدية ومستوطنات داخل وحول المدن والبلدات:
- ٩ ٣ – صمود البلدات والمدن العربية والتصدي الميداني لسياسة التهويد:

مقدمة:

تشهد البلدات والمدن العربية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، منذ "فك الارتباط" عن قطاع غزة في صيف ٢٠٠٥، ظاهرة "الزيارات" الاستفزازية والترهيبية من قبل المستوطنين، هؤلاء الذين يعيشون فساداً في الضفة الغربية، بما فيها القدس، حيث يتقاسم جيش الاحتلال والمستوطنون مهام القمع والقتل وتدمير المنازل وجرف الأراضي المزروعة ومنع الفلسطينيين من البقاء والعمل في أراضيهم. في الوقت ذاته، تقوم هذه الجماعات باقتحام البلدات والمدن العربية وتهديد أهلها، بمساعدة وحماية شرطة دولة الاحتلال، رغم اعتبارهم "مواطنين إسرائيليين". فما هي أهداف هذه الهجمة الشرسة ضد الوجود الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ٤٨؟ وهل هي ظاهرة مستقلة أم مدعومة من المؤسسة الصهيونية الرسمية؟ وضمن أي نطاق تأتي هذه الهجمة، أي ما هي المخاطر التي تهدد هذه البلدات والمدن وحياة الفلسطينيين فيها، حيث تتكاثر مشاريع التهويد والاقتلاع؟ وكيف يتصدى أهلنا في الداخل لكل مشاريع استئصالهم ومحو هويتهم العربية الفلسطينية؟ تحاول هذه الدراسة الإجابة على هذه الأسئلة.

١ – المستوطنون والمتطرفون: أدوات السلطة السياسية والأمنية الصهيونية

في الوقت الذي كان المستوطنون وجيش الاحتلال فيه يندحرون عن قطاع غزة في آب / أغسطس ٢٠٠٥، اقترب مجنّد، ينتمي الى التيار الديني القومي، مذبحه في بلدة شفاعمرو في الجليل، ذهب ضحيتها ٤ شهداء والعديد من الجرحى، قبل أن يتمكن أهالي البلدة من القضاء عليه. أثارت هذه المجزرة بحق فلسطيني الداخل صدمة قوية في الشارع الفلسطيني، رغم أنها ليست الأولى منذ ١٩٤٨، ولكنها جاءت مرتبطة بالأوضاع في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ودشنت لمرحلة جديدة من العلاقة الصدامية بين المجتمع الفلسطيني ودولة الاحتلال، المتمثلة بأجهزتها المختلفة، بما فيهم المستوطنين. فقد كان الاندحار عن قطاع غزة نقطة تحوّل في السياسة الرسمية الصهيونية اتجاه الداخل المحتل عام ١٩٤٨؛ إذ اعتبرت أن فك الارتباط عن غزة يجب أن يتم "تعويضه" بالاستيطان المكثف في المناطق العربية، وخاصة النقب والجليل، إضافة الى القدس والضفة الغربية، كما أنه يجب "التعويض" عنه، حسب الحسابات الصهيونية، بفرض قيم الصهيونية والتهويد على كافة الأراضي المحتلة، وفي كافة المجالات: التعليم والعمل والسكن، والطرق والأماكن المقدسة. فقد طلب شمعون بيريز، المسؤول عن ملف "تهويد النقب والجليل" في تلك الفترة، من الولايات المتحدة أموالاً لدعم مشروع التهويد، "تعويضاً" عن "خسارة" الكيان لقطاع غزة. وسنّت القوانين العنصرية الاستقصائية ضد الفلسطينيين للتضييق على مجالاتهم الحيوية من سكن وعمل، ومنعهم من التعبير عن هويتهم العربية الفلسطينية في التعليم والمناسبات الوطنية، ومحاولات ترحيلهم من خلال قوانين الولاء ومنع لم الشمل وسرقة أراضيهم ومشاريع تبادل الأراضي مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

وفي سياق سياسة التهويد التي ينتهجها الكيان المحتل لإخضاع أو ترحيل الفلسطينيين، تشكل هجمة المستوطنين على المدن الساحلية، أي عكا وحيفا ويافا واللد والرملة، والداخلية كأم الفحم والناصرية، ورهط في النقب، إحدى الأدوات الترهيبية ضد الفلسطينيين لكسر إرادتهم وفرض هيمنة السلطة السياسية والأمنية عليهم. يقود هذه المسيرات المستوطن "باروخ مارزيل"، بمشاركة عضو الكنيست السابق "ميخائيل بن آري" وآخرين من اليمين الأكثر عنصرية في دولة الاحتلال. وانضمت الى حملات المستوطنين ظاهرة "جباية الثمن" قبل

بضعة سنوات، والتي ولدت في مستوطنات الضفة الغربية، لتساهم أيضاً في سياسة الترهيب وإخضاع المجتمع الفلسطيني الى سيطرة المؤسسة الصهيونية الرسمية.

وفي الصراع الدائر حالياً بين المجتمع الفلسطيني والكيان المحتل، يحتل مصير المدن والبلدات العربية أهمية كبرى، كما تفيد مقدمة كتاب "المدن الساحلية بين إجحاف السلطة وسبل النهوض" (مؤسسة الرسالة للنشر والإعلام، ٢٠٠٧): "المدن الساحلية نعتبرها خط مجتمعنا العربي الفلسطيني الأول، الذي إن سقط - لا سمح الله - فستكون له انعكاسات كثيرة على مستقبلنا في وطننا هذا؛ فالمدن الساحلية هي عنوان الصمود والتجذر بعدما حاول الإسرائيليون اقتلاعنا عام ١٩٤٨".

من هو باروخ مرزيل؟

ولد في بوستن في الولايات المتحدة، وقدم الى دولة الكيان مع عائلته. التحق بجيش الاحتلال في سن العشرين. شارك في الحرب على لبنان في العام ١٩٨٢، حيث ساهم في احتلال طريق دمشق - بيروت. بعد انتهاء خدمته العسكرية، أرسلته دولة الاحتلال الى الولايات المتحدة للعمل في مجال العلاقات العامة (موسوعة الويكيبيديا الالكترونية).

شارك منذ صغره في حركة "كاش"، وعمل كناطق رسمي للحركة الفاشية المحظورة في الولايات المتحدة وعدة دول غربية، وانتخب رئيساً للحركة بعد اغتيال مثير كاهانا في نيويورك. في العام ٢٠٠٣، التحق بحزب حيروت ليدخل الكنيست، ولكن الحزب لم يتجاوز نسبة الحسم. في العام ٢٠٠٤، شكل الجبهة القومية اليهودية، وترأس قائمتها في انتخابات الكنيست عام ٢٠٠٦. خلال الحملة الانتخابية، دعا الى اغتيال الشخصية الصهيونية اليسارية "أوري أفنيري" الذي صرح بأن اغتيال الوزير الصهيوني "رفعهام زيفي" شبيه باغتيال القيايين الفلسطينيين من قبل جيش الاحتلال. وفشلت الجبهة القومية اليهودية من دخول الكنيست. وبعد انتخابات ٢٠٠٩، عمل مارزيل كمساعد للنائب "ميخائيل بن آري" ممثل قائمة الاتحاد الوطني. أما في الانتخابات الأخيرة (كانون الثاني ٢٠١٣)، فاحتل مارزيل المقعد الثالث في حزب "عوتسما ليسرائيل" (إسرائيل قوية) الذي لم يتجاوز نسبة الحسم، فخرج "ميخائيل بن آري" من الكنيست الجديد. استثنى التحالف الاستيطاني اليميني المتطرف "البيت اليهودي" من تحالفاته "بن آري" و"أرييه إداد" في الانتخابات الأخيرة، وذلك لمواقفهما المتطرفة والعنصرية، حتى بالنسبة لـ "بيت اليهودي". وقد شمل برنامج حزب "عوتسما ليسرائيل" النقاط التالية: "فرض القانون والقضاء الإسرائيلي على كامل مناطق "أرض اسرائيل"، ورفض إقامة كيان سياسي إضافي الى جانب دولة إسرائيل، إلغاء اتفاقيات أوسلو، تطبيق السيادة اليهودية على المسجد الأقصى الشريف وضمّان حق اليهود في الصلاة فيه، سن قانون اللغة العبرية كلغة رسمية وحيدة، ومحاربة مظاهر المقاطعة، وواجب الإخلاص ومحاربة التحريض ضد الدولة" (المشهد الاسرائيلي، مدار، ١/٢٢). منذ عدة سنوات، يعيش "باروخ مارزيل" في مستوطنة تل الرميده في مدينة الخليل، في الضفة الغربية، مع زوجته وأولاده التسعة.

مسيرات عنصرية استفزازية

بدأت الحملات الترهيبية للمستوطنين ضد البلدات والمدن العربية مع "الزيارة الاستفزازية" التي قام بها المستوطن "باروخ مارزيل" وجماعته الى أم الفحم في ٢٤/٣/٢٠٠٩، عقب العدوان الدموي على غزة وانتصار المقاومة في رد الهجوم وصمود أهلها، وبعد انتخابات الكنيست التي أبعثت حزب كاديما عن الحكم وجاءت بنتانيا هو. وكانت هذه المدن والبلدات قد شهدت أكبر وأضخم مظاهرات تأييد للمقاومة الفلسطينية خلال العدوان، بمشاركة كافة الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية في الداخل.

أما المحطة الثانية لهذه المسيرات الاستفزازية فكانت بلدة راهط في النقب في يوم ١٢/٧/٢٠٠٩، كرسالة دعم من قبل المستوطنين لسياسة تدمير البيوت والقرى غير المعترف بها؛ إذ رفعوا شعار وقف البناء "غير الشرعي" في النقب. ثم تلتها المسيرة الاستفزازية في يافا في شهر آذار / مارس من العام ٢٠١١، بعد فشل المسيرة الثانية الى أم الفحم. وفي يافا، رفع المستوطنون، بقيادة "باروخ مارزيل"، شعار "يهودية" المدينة، دعماً لسياسة التهويد التي تسارع بها دولة الاحتلال من خلال إخلاء المنازل العربية وبيعها الى المستثمرين اليهود، لإقامة مدينة خاصة للسياح اليهود والأجانب على أنقاض المدينة الفلسطينية. وكانت شعارات المستوطنين في المسيرة واضحة ومشبعة بالكراهية للعرب، مطالبة إياهم بالرحيل عن فلسطين أو الولاء التام لدولة الاحتلال، ومطالبين "عرب يافا المخلصين رفع العلم الإسرائيلي على بيوتهم"، كما صرح عضو الكنيست المشارك في كافة هذه المسيرات، "ميخائيل بن آري"، أي أن الهدف من المسيرة في يافا هو، أولاً، فرض الولاء للدولة الصهيونية على المواطنين الفلسطينيين.

ثم جاءت المسيرة العنصرية الى الناصرة، في قلب الجليل، في ١٥/٧/٢٠١٢، للتأكيد على حق المستوطنين اليهود في التواجد في كل فلسطين المحتلة، مدنها وقراها، وربط الحقوق بال "واجبات" في مجال التجنيد والخدمة المدنية، التي يرفضها المجتمع العربي، كما يرفض المعادلة التي تحاول فرضها المؤسسة الصهيونية، إضافة الى الاستنكار لوجود السيدة حنين الزعبي، التي يعتبرها المستوطنون "إرهابية"، في الكنيست الصهيوني. صرح المشارك في المسيرة، المحامي "إيتمار بن جفير": "قصدنا واضح، خدمة عسكرية أو مدنية للجميع"، وكذلك عضو الكنيست "ميخائيل بين آري" الذي قال: "من يريد حقوقاً عليه تقديم واجبات للدولة. ومن يقول إن العرب الذين يخدمون في الجيش من الدروز والبدو لا يحصلون على حقوقهم كاملة هو مخطئ، فالجندي الدرزي يأخذ حقوقاً أكثر من اليهودي". أما مارزيل، فقد قال: "لقد جننا للتظاهر اليوم لكي ننهى فترة النقاهاة التي عاشها العرب في هذه البلاد، أنتم المواطنون العرب إذا كنتم تريدون تلقي الحقوق عليكم تقديم الواجبات كما يجب، اخرجوا للعمل واخدموا هذه الدولة اليهودية لتنتصر على أعدائنا في الجوار، وإذا لم تفعلوا ذلك لن تأخذوا حقوقكم"، مضيفاً أنه "من حقنا أن نتنقل أينما نريد في الدولة"، متوعداً: "نحن نخطط قريباً لتظاهرة في اللد وبعدها في باقة الغربية، ومن ثم في معظم القرى والمدن العربية، فهذا حقنا وسننشط كثيراً بعد اليوم."

قبل المسيرة التي قامت بها جماعة المستوطنين الى عكا، في ٢٠/١١/٢٠١٢، دعا "باروخ مارزيل" في بيان وزع على صفحة الفيسبوك الى "مظاهرة ضد الارهابيين في جامعة حيفا"، أي ضد الطلاب العرب، "للاعتناء بهؤلاء الارهابيين وتلقينهم درساً"، وذلك خلال العدوان الأخير على قطاع غزة، رداً على مشاركة الطلاب العرب في الاحتجاجات ضد الحرب ودعماً للمقاومة. وفي مدينة عكا، حيث توجهت المسيرة الاستفزازية، أرادت جماعة

المستوطنين إيصال رسالة الى العكاويين لأنهم تضامنوا مع إخوانهم الفلسطينيين إبان العدوان على غزة، و"هذا إثبات آخر"، حسب رأيها "إن كاهانا صدق" (كاهانا مؤسس حركة "كاش" التي طالبت بطرد جميع العرب من فلسطين). توجهت آخر مسيرة استفزازية قامت بها مجموعة مارزيل حتى اليوم، الى قرية مصمص في المثلث، يوم ٢٠١٣/١/١٥، دعماً لسياسة هدم البيوت "غير الشرعية" التي تقوم بها دولة الاحتلال في منطقة وادي عارة، رافعين شعارات "لا للبناء غير المرخص" و"لا حقوق دون واجبات".

أهداف المسيرات:

يتضح من كل هذه المسيرات الاستفزازية الى البلدات والمدن العربية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ أنها تدعم سياسات المؤسسة الصهيونية الرسمية، من ترهيب القيادة والجماهير الفلسطينية الراضة لمشروع الأسرلة والمؤيدة لمقاومة الاحتلال، من محاولة لفرض معادلة الحقوق مقابل الواجبات أي فرض التجنيد والخدمة المدنية لصالح المؤسسة الأمنية، ومن دعم لسياسة التهجير وسرقة الأراضي وتدمير المنازل وسياسة تهويد المدن. تتحرك هذه المسيرات باتجاه ترهيب كل من يقف في وجه الدولة الاستيطانية والعنصرية، وتعتبر أداة قمع إضافية في أيدي الحكومة والمؤسسة بشكل عام، مما يعني أنه لا يمكن الفصل بين "المتطرف مارزيل" والمؤسسة الرسمية، بل هو يتحرك في الشارع حيث لا تستطيع أن تتحرك المؤسسة الرسمية. وعندما يعلن هذا المستوطن أنه له الحق بالتواجد في كل بلدة ومدينة "إسرائيلية"، فهذا يعني فعلياً اقتحام الحيز العربي وفتح الأبواب أمام الغزو الصهيوني لما تبقى من هذا الحيز.

رغم وجود بعض التوتر أحياناً بين شريحة من المستوطنين المصنفين بالمتدينين القوميين والمؤسسة الرسمية، فيما يخص الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والاستيطان في الضفة الغربية بسبب الضغوط الغربية ("اليمن الديني في إسرائيل وقضية المستوطنات"، تقرير الشرق الأوسط رقم ٨٩ / ٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٩، مجموعة الأزمات الدولية)، إلا أنه يبدو أن هذا التوتر والاختلاف في الرؤى يتقلص فيما يخص الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨؛ إذ تعمل هذه الجماعات المتطرفة ضمن "شرعية" دولة الاحتلال، وتدعم توجهات المؤسسة الرسمية. فلا عنصريتها الفجة ولا استفزازاتها الصدامية تزعج المؤسسة الرسمية، بل يتم توظيفها في حملة كسر إرادة الفلسطينيين وصمودهم في وجه الدولة. لا يتحرك "المجتمع الدولي" ومؤسساته ضد الاستيطان وتغيير البنية الديموغرافية والتطهير العرقي الزاحف في مدن الساحل والبلدات العربية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، لأنه يعتبرها "شأناً داخلياً"، خلافاً للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

ومن جهة أخرى، ترافق هذه المسيرات أعداد كبيرة من رجال الشرطة وآلياتها. فعلى سبيل المثال، تواجد خلال مسيرة الناصرة ١٢٠٠ رجل شرطة من مختلف الوحدات في المنطقة، إضافة الى طائرتين عاموديتين وعشرات السيارات، تحت ستار حماية المواطنين والفصل بين المحتجين العرب والمستوطنين. إلا أن هذا التواجد الكثيف لأجهزة الأمن الصهيونية في البلدات والمدن العربية بشكل مستمر، كلما تحرك المستوطنون، يعني أيضاً تطبيع مشهد أمني ليصبح اعتيادياً في أذهان الفلسطينيين. إضافة الى أن هذا التواجد الأمني الكثيف هو فعلاً لحماية المستوطنين.

رغم احتجاج الفلسطينيين على هذه المسيرات، التي يعتبرونها صادرة من الجهات الأكثر عنصرية واستفزازية في دولة الاحتلال، لم تبادر السلطة السياسية أو الأمنية الى إلغائها، بل سمحت بها ورافقتها حتى مشارف البلدات أو في شوارع المدن المهددة بالتهويد، تحت مسمى حرية التعبير عن الرأي. صحيح ان دخول الأجهزة الأمنية الصهيونية بشكل كثيف الى البلدات والقرى العربية ليس غريباً أو استثنائياً - إذ تقوم هذه الأجهزة باقتحام العديد منها عندما تريد اعتقال شخصية وطنية أو قمع مسيرة ووقف احتجاج فلسطينية - غير أن هذا التواجد المستمر، تحت ستار حماية المواطنين أو منع التصادم بين "فريقين"، يهدف الى ذات ما تهدف إليه مسيرات المستوطنين، وهو جعل التواجد الصهيوني الكثيف في المناطق العربية شيئاً اعتيادياً. فقد اعتبرت لجنة الحريات المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في بيان لها، قبل مسيرة المستوطنين الى راهط في النقب (٢٠٠٩/٧/١٢)، أن "زيارة مارزيل بحماية أمنية وقضائية رسمية نعتبرها إقراراً رسمياً باستباحة حقوق جماهير شعبنا في وطنها". وكانت اللجنة قد حذرت من "من تراكم المؤشرات على وجود مخطط رسمي تقوده المؤسسة الأمنية الإسرائيلية والسياسية العنصرية والهادف إلى فرض مواجهة دموية على الجماهير العربية، ويستهدف في هذه الحالة استغلال اليمين الإرهابي من أجل تسديد ضربة لحق جماهيرنا في الدفاع عن نفسها وحماية وجودها".

إضافة الى المسيرات الاستفزازية وحشود قوى الأمن المختلفة في المناطق التي ما زالت تحافظ على طابعها العربي في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، تساهم ظاهرة "جباية الثمن" الاستيطانية في ترويع الفلسطينيين وتشويه المعالم المقدسة وذلك بهدف كسر إرادة المجتمع العربي في الداخل.

ظاهرة "جباية الثمن" الإرهابية تعلن الحرب على المقدسات

نشطت المجموعة الإرهابية المسماة "جباية الثمن" منذ ٢٠٠٨ ضد الأماكن المقدسة في كل من الضفة الغربية والمناطق المحتلة عام ١٩٤٨. يبرر المستوطنون أعمالهم التخريبية بالادعاء أنها ردة فعل على "هجمات فلسطينية" أو على إخلاء مستوطنين من البؤر الاستيطانية العشوائية التي أقاموها في الضفة الغربية، وتهدف الى ردع "الفلسطينيين عن تنفيذ هجمات ضد أهداف إسرائيلية"، و"منع حكومات إسرائيل من إخلاء بؤر استيطانية". كما يعتبرون أن عمليات "جباية الثمن" من شأنها أن "تحدث نوعاً من "توازن الرعب" مع الفلسطينيين.

في يوم ٢٠١١/١٠/٣، اعتدت هذه المجموعة على مسجد النور في قرية طوبا الزنغرية القريبة من مدينة صفد في الجليل الأعلى، وأحرقته كلياً، مسببة أضراراً بالغة فيه، بعد أن كتبت على جدرانه "انتقام جباية الثمن". وقبل ذلك بسنة، تم إحراق مسجد قرية إبطن قرب حيفا، وكتب المستوطنون شعارات معادية للعرب والمسلمين على جدرانه. وبعد ٥ أيام من الاعتداء على مسجد النور، اعتدى هؤلاء المستوطنون على المقبرة الإسلامية ومقبرة طائفة الروم الارثوذكس في مدينة يافا، وحطموا شواهد القبور، وكتبوا شعارات عنصرية منها: "الموت للعرب" و"جباية الثمن".

أثارت هذه الاعتداءات مخاوف الجهات الرسمية الصهيونية التي تخشى ردود فعل فلسطينيي ٤٨ على هذه الأعمال الإرهابية. وأدان الرئيس الصهيوني بيريس ورئيس حكومة العدو، وكذلك بعض السياسيين (ليفني مثلاً) هذه الأعمال، مؤكداً على رفض "القيم

الصهيونية" لها. ولكن، وفي الوقت ذاته، تدعو "القيم الصهيونية" الى نيش وتدمير مقبرة مأمّن الله في القدس، وتحويل مساجد الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ الى خمارات أو كنس أو متاحف، من قبل المؤسسة الصهيونية الرسمية.

يشير تقرير حول ظاهرة "جباية الثمن" المتطرفة (ظاهرة "جباية الثمن"- الإرهاب الاستيطاني ينشط في الضفة الغربية ويرفع رأسه داخل الخط الأخضر! صدر في أواسط تشرين الأول ٢٠١١ عن مركز مدار في رام الله) الى أن الاستنكار الرسمي الصهيوني لهذه الأعمال الارهابية لا يخفي الدعم لها في وسط المجتمع الصهيوني، سواء من بعض الحاخامات أو السياسيين أو الإعلاميين، الذين حتى وإن شجبوا الاعتداءات الصهيونية على الأماكن الدينية، يحاولون التقليل من أهمية الظاهرة، ومن أهمية الأضرار التي تلحقها، معتبرين أنها لا تشكل تهديداً فعلياً على "الديمقراطية الإسرائيلية"، كون القائمين بها هم من "شبيبة التلال" (تسمية المستوطنين الجدد الذين يأخذون التلال في الضفة الغربية مقراً لهم لشن هجماتهم على القرى والبلدات الفلسطينية). كما حاول هؤلاء الدفاع عنهم وعن أعمالهم، كما قال عضو الكنيست السابق ميخائيل بن آري: "إنني لا أؤيد إحراق كتب القرآن أو مبان دينية بالطبع، لكنني لن استنكر "إحراق مسجد (النور)". كما يقومون بإبعاد التهمة عن هؤلاء المتطرفين أو التبرير لهم، كالقول إن هذه الاعتداءات تشكل "ردعا مباركاً من شأنه أن يمنع كوارث مثل المجزرة في إيتمار (مستوطنة في منطقة نابلس كانت هدفاً لعملية فدائية فلسطينية)". ويتهم بعض الصحافيين الصهاينة حاخامات معينين في الوقوف وراء هذه الاعتداءات، وخاصة "المدرسة الدينية اليهودية يوسف حي، في (مستوطنة) يتسهار... التي تحظى بملايين الشواقل كل سنة من ميزانية الدولة، وحاخام المستوطنة.. هو "اسحق شابير"، ورئيس المؤسسة وهو الآخر يسمى حاخاماً يدعى "أسحق غينزبورغ"، وهو الرجل الذي ألف كتاب "باروخ الرجل"، ووصف السفاح الكبير غولدشتاين بالـ "قديس". ورغم إدانة هذا الصحافي للأعمال الارهابية اليهودية، إلا أنه يقول إن هؤلاء الشباب اليهود، بالمقارنة مع "القتلة الفلسطينيين" ليسوا إلا "مشاغبين"، ولكن "أضرار المشاغبين قد تكون أبعد من كونها محلية، فهم قادرون على جرنا الى مواجهات في يافا والى انتفاضة أخرى".

ويتهم محلل الشؤون الاستخباراتية في صحيفة هآرتس المؤسسة الحاكمة بالإخفاق في ملاحقة هؤلاء المعتدين، والقضاة - "الذين يقللون من قدر أعمالهم ويفرجون عنهم أو يحكمون عليهم بعقوبات طفيفة" - بالتسامح معهم، والشرطة والجيش بالعجز "المتعمد على ما يبدو" و"تساهم الصحف اليهودية الإسرائيلية أيضاً بأن تتبنى مغسلة كلام المستوطنين".

رغم بعض التنديدات في الوسط الصهيوني الليبرالي للأعمال الإرهابية التي قامت بها جماعة "جباية الثمن" ضد المقدسات في فلسطين، إلا أنها تبقى أداة تشجعها المؤسسة الصهيونية الرسمية متى تشاء لترهيب الجمهور العربي وإخضاعه لسياساتها، ذلك لأن أعمال "جباية الثمن" لا تختلف جوهرياً عن الإرهاب والتدمير الذي تمارسه السلطات الرسمية، التي تسعى الى تهويد البلاد وتفكيك المجتمع الفلسطيني وإضعاف صموده.

٢ - سياسة تهويد مؤسساتية في المدن والبلدات العربية:

تعيش البلدات والمدن العربية - وبشكل عام المناطق التي حافظت على طابعها العربي، رغم أكثر من سنيين سنة من الاحتلال - صراعاً يومياً ضد سياسة التهويد التي تنتهجها السلطات

الرسمية الصهيونية. لقد أضافت المؤسسة الصهيونية الى نهب الأملاك الفلسطينية - عن طريق التشريع وتدمير البيوت والتضييق على الحيز العربي وإلحاق البلديات الفلسطينية بالتجمعات اليهودية الكبرى المؤلفة من المستوطنات - أدوات أخرى لتسريع سياسة التهويد، وخاصة في المدن الساحلية، ببناء مدارس وأحياء حريدية لليهود "المتزمتين"، وتحويل بعض هذه المدن، كيافا وعكا، الى مدن سياحية خاصة بالأثرياء اليهود والأجانب، ضمن انخراط الكيان في سياسة العولمة النيو- ليبرالية. وتدعو عدة جهات صهيونية الى تفريغ المدن الساحلية من سكانها العرب. فقد دعا، على سبيل المثال، النائب "أوري أرنيل" من حزب "الاتحاد القومي" الصهيوني الى "ضرورة وضع برنامج تفصيلي لدفعهم الى الهجرة من المدن الساحلية" (٢٠٠٨/٥/٣٠).

يكتب الباحث إياد البرغوثي من عكا عن سمات تهويد المدن الساحلية، قائلاً: "لتهويد في المدن التاريخية بشكل عام (يافا، حيفا، عكا، اللد، الرملة) أربع أسس: ١. تضييق الخناق على السكان العرب وحرمانهم من الخدمات وتهميشهم وتجاهل الإجراء فيها لدفعهم لترك الأحياء القديمة طوعاً. ٢. نزع الهوية العربية الفلسطينية عن المدينة وتزييف تاريخها وطمسها والهدم المنهجي للعمارة الفلسطينية وعبرنة أسماء الشوارع. ٣. امتلاك البيوت والعقارات من خلال المؤسسات والشركات الحكومية، ضمن سنّ قوانين على مفاص المخططات تصعب التوريث وتسهل السيطرة على الأوقاف الإسلامية خصوصاً و"تأجيرها"، وتيسير شراء الأملاك من قبل مؤسسات ورؤوس أموال صهيونية عالمية أو محلية. ٤. تحويل بعض الأحياء القديمة إلى قرى فنانيين يهود يسكنون فيها ويعرضون فيها إبداعاتهم، وتحويل المعالم والبنيات الكبيرة إلى مشاريع اقتصادية سياحية بملكية يهودية".

وبخصوص مدينة عكا، يضيف الكاتب أن اعتراف اليونسكو بمدينة عكا كمدينة تراثية عالمية شجع الكيان على ممارسة سياسة محو المعالم العربية فيها أو تشويهها، للحد من هجرة اليهود منها الى المستوطنات الساحلية (نهاريا والكريوت)، وحث الفلسطينيين على الهجرة منها من خلال منعهم من ترميم بيوتهم القديمة، ومن ثم إخلائها لعدم صلاحيتها للسكن، قبل الاستيلاء عليها.

بما أن الدولة الصهيونية "تتعامل مع الاقتصاد كمصدر قوة قومي وكأداة سيطرة تجنّده لصالح مجموعة الأغلبية في دولة إسرائيل" (امطانس شحادة)، لم تعد مدينة يافا إلا حياً مهمشاً في المدينة اليهودية المعولمة، تل أبيب، تحاول الدولة ودوائرها المختلفة تهويدها وتفريغها من سكانها العرب وتحويلها الى ضاحية يسكنها الأثرياء من اليهود والغربيين.

وفي حين تشجع الدولة الاستيطان اليهودي الديني في مدينة عكا، فهي تشجع استثمار رؤوس الأموال اليهودية في مدينة يافا لشراء العقارات والبيوت القديمة لترميمها (امطانس شحادة، عكا ويافا حكاية تهويد، ٢٠٠٩). يشير تقرير صدر عن المنظمة العربية لحقوق الانسان في الناصرة تحت عنوان "مواطنون غير محميين" في العام ٢٠٠٨، الى أن شركة "عميدار" الحكومية للإسكان تهدد ٤٧٩ عائلة فلسطينية من حي العجمي في يافا بخطر الإخلاء من منازلها، بحجة أن العائلات خرقت نظام السكن عندما وسّعت مساكنها ورممتها، ولكن قبل ٢٠ أو ٣٠ سنة. لم تتذكر شركة "عميدار" هذا "الخرق" إلا عندما شرعت البلدية سياسة "تطوير يافا"، أي تهويدها، وبيعها للمستثمر اليهودي.

يقارن الفلسطينيون سياسة الإخلاء الحالية من مدينتهم بسياسة التهجير القسرية في العام ١٩٤٨، حيث يقولون إن الاحتلال يقوم بالعملية ذاتها، إلا أنها تتخذ اليوم وسائل "اقتصادية

قضائية"، في حين أنها كانت عسكرية في السابق. حسب رأيهم، "التطهير العرقي لم ينته في العام ١٩٤٨، وهو مستمر حتى يومنا هذا، ولكن بطرق ووسائل أخرى".

مدارس دينية حريدية ومستوطنات داخل وحول المدن والبلدات:

أقيمت عدة مدارس يهودية في المدن الساحلية بمبادرة وتشجيع السلطة الصهيونية، وذلك منذ تفكيك المستوطنات في قطاع غزة في صيف ٢٠٠٥، وبعد تشكيل حكومة نتانيا هو في العام ٢٠٠٩: في مدن عكا، واللد، ويافا. ومستوطنة حريش في وادي عارة خاصة بالمتدينين. وثمة مخطط آخر لبناء مدينة حريدية في الجليل، قرب مدينة الناصرة، ونية بناء أخرى في النقب.

بعد تفكيك المستوطنات في قطاع غزة، نقلت المؤسسة الصهيونية عدداً من المستوطنين الى عكا "حيث الأرضية الخصبة المهيأة لاستقبالهم". كما تكثفت مشاريع إسكان اليهود القوميين المتدينين في داخل المدن الساحلية: في مدينة عكا، تنوي جماعة "أومتس" بناء ١٥٣ وحدة سكنية شمالي عكا. أما شركة "أياليم" - التي تأسست عام ٢٠٠٢ من قبل مجموعات شبابية ومسرحين من الجيش بهدف الاستيطان في الجليل والنقب - فقد بدأت بإقامة "القرية الطلابية الاستيطانية" في مدينة عكا. ولكن جذور الاستيطان القومي الديني في عكا، تعود، كما يشير الكاتب امطانس شحادة، الى العام ١٩٩٧، حيث أقيمت نواة استيطانية من قبل بعض خريجي "يشيفات هيسدير" الذين قدموا من مستوطنة في مدينة الخليل في الضفة الغربية.

تشكل هذه المدارس والمستوطنات والمشاريع الرسمية أو المدعومة من السلطات السياسية، تربة خصبة للمسيرات الاستفزازية التي يقوم بها "مارزيل" ومؤيدوه. إذ تعمل السلطات الرسمية على توسيع النفوذ الصهيوني وإضعاف المجتمع العربي في داخل المدن الساحلية، في حين تقوم المسيرات العنصرية بتهديد هذا المجتمع إن لم يعلن ولاءه للدولة.

٣ - صمود البلدات والمدن العربية والتصدي الميداني لسياسة التهويد:

تصدت الجماهير العربية للمسيرات الإستفزازية التي ترأسها "باروخ مارزيل" الى المدن والبلدات العربية، وخاصة الأولى منها في أم الفحم، حيث شاركت كل الأحزاب والقوى الوطنية في معركة التصدي، ومنعت المسيرة الصهيونية من الاقتراب من مدينة أم الفحم. كما دعت اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية الى المشاركة الفعالة في هذه الوقفة "لأن زيارة هذا الرمز العنصري إنما تتجاوز حدود أم الفحم وتمس بجميع المواطنين العرب في البلاد دون استثناء. فهذه الخطوة إنما تحمل رسائل سياسية خطيرة، رسمياً وشعبياً، وعلينا مواجهتها بكل شجاعة ووحدة وحكمة ومسؤولية في الوقت عينه".

واحتشدت الجماهير العربية في الناصرة كذلك لمنع مسيرة المستوطنين من دخول المدينة. كما واجهتها أمام البلدة القديمة في عكا. أكد المتظاهرون في عكا أنهم "سيمنعونه (مارزيل) من دخول المدينة مهما كلف الأمر، لأنه لا يمكن دخول عكا إلا لضيف معزز مكرم ومحافظ على

آداب الضيافة". وفي مصمص، رفع المتظاهرون الشعارات والأعلام الفلسطينية التي كتب عليها "نحن باقون والعنصريون زائلون"، و"لا لتواطؤ الشرطة مع العنصريين". وقد شهدت البلدة إضراباً عاماً احتجاجاً على المسيرة العنصرية وتواطؤ الشرطة.

رغم وحدة الموقف العربي الفلسطيني ضد مسيرات المستوطنين نحو البلدات والمدن العربية، إلا أن التعامل معها والتصدي لها لم يكن على شكل موحد، كما ظهر في عكا؛ إذ طالبت قوى سياسية (الحركة الإسلامية في بيان لها) عدم "استقبال" المسيرة "وإنما فتح جميع محلاتنا التجارية وفتح المسجلات على القرآن الكريم وفتح مكبرات الصوت في المساجد بصوت القرآن الكريم وقرع أجراس الكنائس، ليعلم أنه قادم إلى بلد عربي ولا يزال العرب مرابطون في مساكنهم ومقدساتهم"، في حين كان الشباب يتجمعون لمنع دخول مارزيل وجماعته إلى البلدة القديمة.

ذلك يعني أن القوى السياسية والشعبية الفلسطينية في الداخل المحتل عام ١٩٤٨، ورغم توافرها على الخطوط العريضة للتصدي لخطط التهويد والتشويه الحضاري ومشاريع الاقتلاع عن الوطن، لم تستطع حتى الآن توحيد أدائها. وهذا يتطلب، من ضمن ما يتطلب، انتخاب هيئة تمثيلية فعلية لكل الأحزاب والقوى الوطنية والشعبية، أي كما هو مطروح منذ بضعة سنوات، انتخاب لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية من قبل الجماهير العربية، وتغيير جذري لتركيباتها حتى تصبح ممثلة للمجتمع الفلسطيني في الداخل بكل مكوناته السياسية والشعبية، ولكي تصبح معركة المجتمع الفلسطيني في الداخل جزءاً فعالاً من معركة التحرير الشاملة التي من أجلها اندلعت المقاومة والثورة الفلسطينية. فوجود لجنة متابعة عليا منبثقة عن انتخابات شعبية يمكنها من فرض نفسها ليس على الكيان الصهيوني ومؤسساته فقط، بل أيضاً وعلى الساحة الفلسطينية، في الأراضي المحتلة وفي اللجوء، كمثل شرعي لجماهير الداخل الفلسطيني. باستطاعة هذه اللجنة المنتخبة توحيد الجهود المبعثرة حالياً ووضع خطط مواجهة، شعبية ومؤسسية، في كافة المجالات التي تمس وجود الشعب الفلسطيني في وطنه المحتل.